جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية
Naif Arab University For Security Sciences

اهداف الاستراتيجية العربية للتدريب في المجالات الامنية

الدكتور : عبدالمعطي محمد العساف

الرياض

1408 هـ - 1988 م

أهداف الاستراتيجية العربية للتدريب في المجالات الأمنية

الدكتور عبدالمعطي محمد عساف(*)

مما لاشك فيه أن المجتمعات العربية المعاصرة وهي تحاول أن تخوض غمار عملية التنمية الشاملة في محاولة منها للتخلص من التبعية ودمل فجوة التخلف بينها وبين غيرها من المجتمعات الأكثر تطوراً، تجد نفسها في حاجة ماسة لأكثر من مطلب لابد من تحقيقه حتى يتسنى لها ذلك، ويتفق علماء التنمية على أن من أهم هذه المطالب ـ وعلى رأسها تقريباً ـ المطلب القاضي بضرورة تمتع هذه المجتمعات بالأمن والاستقرار اللازمين لبدء الانطلاقة بالحماس والانتماء الكافيين، ودونما انحرافات أو معوقات أو دونما مفاجآت قد تعصف بكل مايتم انجازه.

وفي دراسة قام بها الكاتب لبحث المتغيرات المختلفة والمتحكمة في عملية التنمية في البلاد العربية، تم تحديد أحد عشر متغيراً كان متغير الأمن والاستقرار واحدا منها، ولما تم بحث الأهمية النسبية لكل متغير من هذه المتغيرات لتحديد نموذج لأولويتها التي يفترض في المخطط الانمائي أن يراعيها ثبت للكاتب أن هذا المتغير يحتل المرتبة الثانية بين كافة هذه المتغيرات، وقد احتلت الارادة السياسية الفعالة المرتبة الأولى.

(*) أستاذ بكلية العلوم الادارية جامعة الملك سعود. الرياض.

وتشير الدراسات والتقويمات لبعض خطط التنمية في بعض البلاد العربية الى أن أهم ما عمل على تعطيل هذه الخطط وإفشالها ما يتعلق بمتغير الأمن والاستقرار، وذلك مثال الخطة السبعية الأردنية، والخطة الخمسية المصرية (بين عامي ١٩٦٥، ١٩٧٠م)، والخطة الخمسية السورية (١٩٦٥ - ١٩٧٠م)، حيث شهدت هذه الدول حالة تهديد مباشر لأمنها إبان حرب ١٩٦٧م مع اسرائيل.

إزاء ذلك، فإنه يصير من المحتم على هذه المجتمعات أن تتبنى وضع استراتيجية للأمن تكون سابقة على استراتيجية التنمية أو مصاحبة لها، وذلك حتى يتسنى لها خلق المناخ الملائم لانطلاقة التنمية واستمراريتها.

وهنا فان مطلب وضع استراتيجية محددة للتدريب على الأمن يصير بدوره مطلبا حيوياً ويفرض نفسه بالقدر الذي لايمكن تجاهله أبداً، وهذا ما يجعل موضوعا مثل موضوع هذه الندوة مبررا ومتمتعا بأهمية فعلية.

فماذا نعني بالأمن وبالاستراتيجية الأمنية؟
وماذا نعني باستراتيجية التدريب الأمني؟
وما أهم الأهداف المتصلة باستراتيجية التدريب الأمنية؟

تلك هي الأسئلة الأساسية التي ستتمحور هذه الورقة حول الاجابة عليها، وذلك كما تتضمنه المتابعة التالية:

فيما يتعلق بالسؤال الأول: فإنه يمكننا أن نتعرف على مفهوم الأمن بالنظر له من بعدين رئيسيين هما:

أولاً: البعد المكاني. وهنا يمكننا الحديث عن نوعين من الأمن هما:

الأمن الداخلي وهو الذي يتعلق بكل ما يتصل بالاطار الداخلي لاقليم الدولة المعنية وحماية مواطني المجتمع ضد أية مظاهر من التهديد الداخلي.

والأمن الخارجي وهو الذي يتعلق بالاطار الخارجي لاقليم الدولة وحماية مصالح مجتمعها وشعبها الحيوية المتعلقة بالدولة والمجتمعات الأخرى.

ثانياً: البعد الموضوعي وهنا يمكننا الحديث عن مجموعة من الأنواع الأساسية للأمن ، وأهمها:

أ ـ الأمن على النفس:

وهذا يفترض حماية أفراد المجتمع المعني، أو الأفراد المقيمين فوق إقليم الدولة المعنية إقامة شرعية، ضد أية مخاطر داخلية أو خارجية تهدد سلامتهم البدنية أو النفسية

ب ـ الأمن الوطني:

وهذا يعني حماية إقليم الوطن بره وبحره وجوه ضد أية أخطار أو أطماع تهدده بشكل أو بآخر، وأهم الأخطار عادة خطر التدخل والاحتلال الأجنبي «وهذا ما يتمثل في حالة الدول العربية في الخطر الذي يمثله الكيان الصهيوني بنزعاته التوسعية المعروفة والدفينة» كذلك أخطار التلوث البيئي والكوارث الطبيعية.

جـ ـ الأمن المعيشي (الاقتصادي والاجتماعي):

ويتمثل بصورة أساسية في تحقيق ما يمكن تسميته بالأمن الغذائي وبالدرجة الأساسية من ناحية أولى، وفي تبني سياسة محددة

ومتكاملة للضمان الاجتماعي ضد أية أخطار محتملة كأخطار الوفاة أو العجز أو الشيخوخة أو ..

د ـ الأمن الحضاري أو الأمن الثقافي:

ويتمثل بالدرجة الأولى في تحصين ثقافة المجتمع المعني وانجازاته الحضارية ضد حملات الغزو الفكري والثقافي التي تشنها المجتمعات والحضارات الأخرى، وبصورة تهدد بطمس حضارات الأمة العربية والاسلامية وثقافتها.. وبالقدر الذي قد يؤدي الى ترسيخ علاقات التبعية بين هذه الأمة وبين الأمم والحضارات الأكثر تقدما، وقد لاحظنا كيف أن الاستعمار الفرنسي قد عمل جاهدا على طمس الحضارة الاسلامية والعربية في الجزائر المسلمة بشكل خاص وفي المغرب العربي بشكل عام، وكذلك ما يقوم به الكيان الصهيوني من ممارسات لطمس ثقافة المجتمع الفلسطيني وهويته الحضارية.

وحتى يضمن المواطن، وكذلك المجتمع، أنه محاط بسور فعلى من الأمن ازاء أية مخاطر تتصل بأي نوع من أنواع الأمن المختلفة داخلية أو خارجية، فانه لابد من قيام المجتمع المعني بوضع استراتيجية شاملة ودقيقة تضمن تحديد أهداف الأمن المختلفة، ووسائل تحقيقها والحفاظ عليها، وعدم اهمال أو تجاهل أي منها والا فانه سيظل مس المتوقع أن تتعثر استراتيجيات التنمية المختلفة.

فالاستراتيجية هي التي تمثل القالب المنظم الذي تنتظم في إطاره كافة الأهداف والسياسات والبرامج والوسائل والأدوات اللازمة لتنفيذ ذلك وإبرازه في صورة نسق واحد ومتكامل وقابل للتحقيق.

ولما كنا معنيين في هذا المجال باستراتيجية الأمن العربي فانه يصير من المحتم علينا ان نأخذ بالاعتبار أية تعقيدات سوف تطرأ على البنية الاستراتيجية نظرا لتعقد وتضخم المشكلات المتصلة بمختلف المجتمعات العربية والتي تتفاوت وتتنوع من بلد لآخر حسب ظروفه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والجغرافية والتاريخية أيضا، وهذا ما يضع أولياء الأمر أمام تحد كبير ومسئولية ضخمة، الا انه تحد لابد من مواجهته وخاصة عندما ندرك مدى الصلة العضوية التي تربط المجتمعات العربية بعضها ببعض، وبالذات فيما يتعلق بقضاياها الأمنية التي ليس من السهل أن تشعر أية دولة من الدول العربية أنها بمعزل عما يدور في المجتمعات الأخرى من مشاكل وتحديات أمنية مهما ابتعدت واتسعت رقعة المكان.

وفيما يتعلق بالسؤال الثاني «استراتيجية التدريب الأمني»: فهي قياسا على الفهم السابق للاستراتيجية الأمنية تعني ذلك القالب المنظم الذي تنتظم في إطاره كافة الأهداف والسياسات والبرامج والوسائل والأدوات التدريبية التي تستهدف خلق الكوادر الأساسية اللازمة لتنفيذ استراتيجية الأمن العربية وتحقيقها بما ينسجم وقواعد العمل العلمية وصورتها الحضارية المعاصرة.

فالأمن،كما لاحظنا، لم يعد ينصرف للمفهوم التقليدي المتصل بالأمن على النفس أو بالأمن على الاقليم، أو بالأمن على السلطة، بل تعدى ذلك لمفاهيم حديثة لا تقل أهمية عما سبق، كذلك فان أساليب ووسائل تحقيق هذا الأمن لابد لها من أن تتطور بدورها ولا تقتصر على مجرد الوسائل والأساليب التقليدية التي تنسجم ومفهوم الدولة الممارسة فحسب، حيث تتولى الشرطة أو الجيش مهمة تحقيق ذلك،

بل أصبح من المحتم على المواطن، أيا كان موقعه، أن يلعب دورا حيويا في المحافظة على أمن وطنه ومجتمعه وحضارته

حتى بالنسبة لكوادر الشرطة أو الإدارة أو غيرها من الكوادر التي يفترض فيها عنايتها بموضوع الأمن فإنه لابد من تدريبها بما يضمن لها القيام بأدوارها بالشكل الذي ينسجم مع روح العصر الحضارية بعيدا عن مظاهر القمع أو غير ذلك مما يجعل الأزمة الأمنية ـ عندما توجد ـ أكثر تفاقما، ومن هنا تنبع أهمية وجود استراتيجية متطورة للتدريب الأمني حتى تتمكن المجتمعات العربية من تهيئة الكوادر العصرية لحماية الأمن العام للوطن والمجتمع بكافة أفراده وجماعاته.

وحتى يكتمل البناء الاستراتيجي لعملية التدريب الأمني فانه لابد من تحديد وتحقيق الاعتبارات التالية:

١ ـ تحديد الاحتياجات والأنشطة والوظائف الأمنية المختلفة، وذلك على اعتبار أن استراتيجية التدريب مرتبطة مباشرة باستراتيجية الأمن.

٢ ـ تحديد حجم العاملين في هذه الأنشطة والوظائف وتحديد مواصفاتهم الفنية والسلوكية والبدنية.

٣ ـ تحديد الفجوة الكمية والنوعية بين ماهو مطلوب وبين ماهو متاح من الكوادر والطاقات الأمنية.

٤ ـ تحديد الاحتياجات التدريبية المختلفة على ضوء ماسبق.

٥ ـ تصميم البرامج التدريبية والندوات المختلفة والمتصلة بوظيفة الأمن..وهذا يشمل:

أ ـ تحديد كافة الموضوعات التدريبية وموضوعات الندوات المراد عقدها.

ب ـ برمجة هذه الندوات والبرامج، موضوعيا، ومكانيا، وزمانيا، وماليا، بما يحقق الشمولية اللازمة لتنويع مهارات وقدرات المشاركين.

٦ ـ تنفيذ البرامج والندوات وإجراء التقويمات الدورية وإعادة التدريب بما ينسجم ومطالب الاحتياجات التدريبية ورفع المهارات المختلفة فعلياً.

أما ما يتعلق بالسؤال الأخير «أهداف استراتيجية التدريب»: فإنه يمثل محور هذه الورقة وصلب اهتمامها، وسنقصر الاجابة عليه على تناول بعض الأهداف الأساسية المبرمجة لهذه الورقة والمتمثلة في:

أولاً: ترسيخ مفهوم الأمن الثقافي والعقائدي العربي وإبرازه كمهمة حضارية حتمية وملحة في مواجهة ما تتعرض له عقيدتنا الاسلامية وتراثنا الحضاري من تشويه واستلاب.

ثانياً: إبراز أهمية المواطنين كقاعدة أمنية رئيسية.

ثالثاً: إبراز أهمية العلاقة التعاونية والودية بين رجل الأمن وبين المواطن العربي كضمان لتحقيق الأمن الفعال، وبدون هذه العلاقة فإنه يصير من الصعب ضمان تحقيق الأمن المطلوب.

رابعاً: الاعداد المتكامل لرجل الأمن العربي علميا وخلقيا وبدنيا.

وفيما يلي سأتناول كل هدف من هذه الأهداف بمزيد من التحديد والتوضيح، وصولا لابراز مكانته في إطار استراتيجية التدريب الأمني العربية.

فيما يتعلق بالهدف الأول: «ترسيخ الأمن الثقافي والعقائدي»:

يكاد يمثل في إطار المرحلة الحضارية المعاصرة التي تجتازها مجتمعاتنا العربية أهم الأهداف التي يفترض فيها تعبئة رجل الأمن والمواطنين بأهميتها وبوسائل الحفاظ عليها ورعايتها، وهنالك مجموعة من الاعتبارات التي تؤكد ذلك:

أولاً: تمثل القيم أو العقائد العنصر الحضاري المميز الذي يطبع أية أمة من الأمم، أو أي مجتمع من المجتمعات، بطابع حضاري مستقل ويمنحه المعنى والنوعية وبالتالي كلما حرص مجتمع من المجتمعات على تأكيد وجوده المستقل كلما صار مطالباً بأن يحتفظ بصفته الثقافية ولونه العقائدي المميز. ومن هنا يبرز التحدي الذي تواجهه الأمة العربية والاسلامية في مرحلتها الراهنة حيث تكاد تفقد ماهيتها وجوهرها حتى أن هذه القضية أصبحت من أهم قضايا الأمن التي تواجهها هذه الأمة ومواطنوها.

ثانياً: تمثل القيم والعقائد أهم العناصر التي تتحكم في سلوك الأفراد والجماعات الحياتي رغم اختلاف مواقعهم، وتوجههم تبعا لأحكامها، ومقتضياتها.

وبالتالي. كلما أمكن للجهات المسئولة ولأولياء الأمور أن يرسخوا في رجل الأمن وفي المواطن القيم والمبادىء العقائدية الايجابية التي تحض على الوطنية والجماعية والعلاقات الانسانية كلما أمكن دفع عملية الأمن دفعات قوية الى الأمام وكلما تضاعفت الانجازات الأمنية، وتراكمت الانجازات الحضارية بكافة أبعادها.

ثالثاً: تمثل القيم والعقائد المعيار الثقافي الفعال والحاسم الذي يمكن على هدية تقويم سلوك الأفراد والجماعات وعقد المقارنات المختلفة بينهم، وترتيب وتحديد الاحتياجات التدريبية اللازمة لكل منهم، فعلى أساس هذا المعيار يمكن الحكم على أية مواقف أو ممارسات بأنها إيجابية وحضارية وإنمائية، أو بأنها سلبية ومعوقة.

وتبرز أهمية هذا المعيار في أنه ليس من السهل التجاوز عنه أو إهماله، أو حتى الانتقاص منه، فالقيم والعقائد تؤمن بالمطلق وترفض النسبية وبالتالي المراوغة أو المساومة. واذا ما ارتبطت هذه القيم بمطلب الأمن واستراتيجيته فانه يصير من المحقق ضمان نجاح عمليات التنفيذ، ومن هنا تبرز أهمية هذا المطلب في إطار استراتيجية التدريب وتأكيده كهدف استراتيجي خلالها.

رابعاً: تمثل القيم والعقائد أهم العناصر التي تعمل على خلق التوحد والانسجام في داخل المجتمع إذ أنه كلما تم بثها واحياؤها وانتشارها بين أفراد المجتمع وجماعاته كلما توحدت معاييرهم وتجانست اتجاهاتهم وسلوكاتهم وبالتالي كلما توحدت أهدافهم وأهداف المجتمع بالقدر الذي يعزز تلاحم وتماسك المواطنين بما يضمن تكافلهم اجتماعياً وأمنياً. وبما يضمن تعزيز قدرتهم على درء أية أخطار داخلية أو خارجية وصدق الرسول الكريم «ﷺ» عندما قال: «ان المؤمنين في تعاضدهم وتراحمهم كمثل الجسد اذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى».

أو كما قال «ﷺ»

ازاء هذه الاعتبارات فإن القوى الأجنبية المتآمرة على الأمة العربية والاسلامية عملت على تجنيد كافة قواها من أجل تشويه

وتفكيك قيم هذه الأمة وسلبها ثقافتها وتراثها الحضاري الذي يمنحها القوة ويعطيها تمايزها ومبررها الحضاري، وقد تمثلت الهجمة بصورة أساسية في:

١ ـ التشكيك في العقيدة الاسلامية والطعن في قدراتها على مسايرة التطورات الحضارية التي تجتازها الأمم والشعوب الأخرى، مما يحكم على الأمة الاسلامية بالتخلف والانهيار، وفي ذلك دعوة شريرة تطالب هذه الأمة بالتراجع عن عقيدتها والتمسك بالقيم التي تبثها الحضارات الأخرى، وقد برز ذلك واضحا في كتابات المستشرقين وفي استجابات بعض المستغربين من الأمة العربية والاسلامية الذين فتنوا بالحضارة الغربية وببريقها المادي، كما برز أكثر ما برز في ممارسة بعض القيادات التي قدر لها أن تمسك بزمام الأمر كما كانت الحال بالنسبة «لأتاتورك» وما قاده من ردة في تركيا.

وبغض النظر عن أية حجج يسوقها أنصار هذه الدعوة فانها تظل حججا باطلة فقد مثل الاسلام أهم شعاع حضاري عرفته الانسانية في الوقت الذي كانت فيه أوربا تجثم في عصور الظلام والتخلف.

وهنا تبرز أهمية إدراج مثل هذا الموضوع في إطار استراتيجية التدريب الأمني العربية وذلك لتعبئة رجل الأمن والمواطنين بأهمية عقيدتنا كعقيدة الهية وكعقيدة حضارية، المهم أن يتم التمسك بأحكامها فعلياً، وقد يكون ضروريا التحرز إزاء أية دعوات تطالب بالتغريب ومقاومتها، وخاصة ما يتعلق بحملات التبشير وبغيرها من الأساليب التي تحاول بث العقائد والقيم المناهضة والمتعارضة مع عقائدنا، سواء كانت تلك العقائد شرقية أو غربية، شمالية أو

جنوبية.. هذا في الوقت الذي لابد فيه من بعث القيم والمبادىء الاسلامية والحرص على تطبيقها بما يضمن إبطال أية حجج في مواجهتها.

٢ ـ التشكيك في اللغة العربية ومقدرتها على استيعاب المفاهيم والمصطلحات العلمية والحضارية التي أفرزتها الثورتان الصناعية والتكنولوجية في الغرب، ناهيك عن التهم الموجهة لهذه اللغة بأنها تتسم بالتعقيد وعدم المرونة الأكاديمية، وفي ذلك دعوة بضرورة الكف عن التعامل مع هذه اللغة واستبدال حروفها بالحروف اللاتينية كما حصل في تركيا، وتلك دعاوى ظاهرها دعوة نحو التقدم وباطنها السم الزعاف الذي يرجو لهذه الأمة أن تتحول عن لغتها وعن أهم مقوم من مقومات وجودها الحضاري والعقائدي. وخاصة أن اللغة العربية هي لغة القرآن الكريم.

وبغض النظر عن حجج هذه الدعاوى إلا أن المعضلة الحقة التي تواجهها مجتمعاتها من هذه الزاوية هي الصادرة عن أبنائها الذين يتغربون طلباً للعلم أو لغيره فيصير عجزهم الذاتي عن تعريب ما توصلوا اليه وإثراء حضارتهم به أهم ما يتعذر بِه الخصوم ويحتجون به، وأنه لابد لولاة الأمور من إدراك مدى الخطورة المتصلة بذلك فيعملون على تحرير المجتمع وأمنه إزاء هذا الخطر، وأهم ما يمكن عمله:

أ ـ إحياء حركة الترجمة للمعارف والعلوم المختلفة وتولي المجتمع اللغوي وضع المفردات الملائمة أو إقرار أية مفردات أجنبية وتهجينها، وهذا أمر حتمي لا ينقص من قيمة اللغة، بل يعمل على إثرائها ويؤكد حيويتها، ولا توجد لغة الا وقد استفادت وأضافت لنفسها نتيجة احتكاك مجتمعاتها بالمجتمعات الأخرى.

ب ـ اعتبار خطر مهاجمة اللغة من أهم مخاطر تهديد الأمن القومي والعقائدي، وتجنيد الطاقات وتدريبها لمجابهة أية دعوة تدخل ضمن هذا الاطار.

جـ ـ التركيز على ما تُسمى بعقدة الأجنبي، والعمل على حلها، وذلك بتقويم القدرات المحلية بناء على أدائها ومجهودها الحضاري وليس بناء على مدى قدرتها على التحدث باللغة الأجنبية، وكيفما اتفق وحسب، هذا مع التركيز على أهمية الاستعانة بهذه القدرات المحلية وتقديرها بما يوازي، إن لم يَفُق، التقدير للخبراء الأجانب ومساهماتهم.

٣ ـ التشكيك في العراقة الحضارية والثقافية لهذه المجتمعات والعمل على سلب أية مقومات تؤكد هذه الأصالة، سواء تمثلت في سرقة الآثار المختلفة، أو في استلاب أية موروثات شعبية وادعائها، وهذا ماعملت به الدول المستعمرة حيث عملت على سلب المتاحف والآثار المختلفة من الدول التي استعمرتها وهذا ما تقوم به دولة الكيان الصهيوني بالنسبة للآثار والموروثات الفلسطينية ومقدساتها الاسلامية

وهنا لابد من وضع استراتيجية حاسمة جدا للحفاظ على ما تبقى، ولمجابهة دعاوي من هذا القبيل، وتلك مهمة تحتاج الى مؤسسات وكوادر متفرغة ومتخصصة مما يفرض الحاجة الى التدريب على المعارف والمهارات المتعلقة بذلك لكلا الاثنين ـ رجل الأمن والمواطن ـ في هذه الأمة حماية لأمنها الحضاري، كما أنه لابد من التركيز على بعث المقومات الحضارية والحفاظ عليها وتنميتها.

وفيما يتعلق بالهدف الثاني: (خلق الاحساس والانتماء الوطني «المواطنة»):

يحتل هذا الهدف سركزا هاما بين المطالب الملحة للوجود الحضاري والتطلع الانمائي لمجتمعاتنا العربية، ويمكن للمرء الجزم بأن خطر عدم الاحساس بالمواطنة والانتماء الوطني يمثل أهم ما تواجهه قضية الأمن في هذه المجتمعات، فالانتماء الوطني هو الأساس الذي يعمل على إلغاء أية أشكال ضيقة من الولاء أو الانتماء، كالولاء الأسري أو العشائري أو القبلي أو الطائفي أو الحزبي إلخ، وبالتالي فان المواطنة تؤكد وحدة مصيره، وازدهارها، وتلك أهم المقومات والقواعد التي تزدهر على أساسها قاعدة الأمن، إذ أنه ليس من السهل أن نضمن تحقيق الأمن إذا ما تعددت الولاءات والانتماءات، لأن التعدد سيتحول في الغالب الى تناقض وصراع ليس من السهل حسمه الا بتهديد مباشر للأمن، كما أن التعدد سيعمل على تفتيت الجهود الانمائية فيمثل بذلك أهم معطل للتطور وبالتالي أهم مهدد للأمن الحضاري، وان استبدال الولاء الوطني بتلك الولاءات هو المخرج الوحيد.

وبملاحظة الأوضاع في إطار مجتمعاتنا العربية فإنه يمكننا الجزم بعمق المعضلة التي تواجهها هذه المجتمعات من هذه الناحية وبالقدر الذي نجد فيه التمزقات العشائرية والقبلية والقومية والطائفية والاقليمية أحيانا، وبالقدر الذي يضع أولياء الأمور أمام أهم وأخطر تحديات الأمن، وأنه لابد لهم من استراتيجية محددة لمواجهة ذلك، واعتباره أهم الأهداف في إطار هذه الاستراتيجية، وكذلك في إطار استراتيجية التدريب الأمنية.

وللمواطنة دعامات أساسية أهمها:

أولاً: التركيز على الشعارات والرموز الوطنية وتمجيدها بما يضمن توسيع الانتماء لها ثم توسيع التمسك بها من قبل الجميع.

ثانياً: التركيز على رفض العصبيات العائلية والعشائرية والطائفية والقومية وغيرها، وإحلال الانتماء الوطني محلها.

ثالثاً: توسيع قاعدة الضمان الوطني «الضمان العام» وإحلالها محل القواعد التقليدية للضمان، كالضمان عن طريق الأسرة أو العائلة أو الرابطة أو..

رابعاً: وضع أية اعتبارات تتصل بالوطن فوق أية اعتبارات لأية فئة أو طبقة أو جماعة أو فرد مهما كان وضعه أو نوعه أو مكانته.

خامساً: ترسيخ قواعد القانون وخضوع كل الفئات والطبقات والأفراد لها دون تمييز حسب العرق أو الطائفة أو المكانة.

سادساً: برمجة التعليم بما يعمل على بعث المواطنة وإحلالها محل أية انتماءات أخرى.

سابعاً: تعبئة رجل الأمن بمبدأ القانون فوق الجميع وبأهمية تطبيقه واحترامه دون تمييز حسب المكانة أو غيرها، ومن هنا تبرز أهمية استراتيجية التدريب التي تحرص على إعداد رجل الأمن القادر على فهم ذلك وتنفيذه.

وفيما يتعلق بالهدف الثالث: «ترسيخ العلاقة التعاونية والودية بين رجل الأمن والمواطن»:

يعد بدوره هدفا رئيسياً في إطار استراتيجية التدريب الأمني، وذلك بالاستناد للاعتبارات التالية:

أولاً: أن العملية الأمنية داخلية كانت أو خارجية، ومهما كان موضوعها، لابد لها من ركنين رئيسيين أو طرفين أساسيين هما: المواطن من جهة ورجل الأمن من جهة أخرى، وأنه لا يمكن الحديث عن أية عملية أمنية لا يبرز فيها هذان الطرفان، وبصورة تؤكد تعاونهما وفعاليتهما، حيث يستند المواطن الى رجل الأمن في الحفاظ على أمنه ومصالحه، كما يستند رجل الأمن الى المواطن الذي يمثل عيون رجل الأمن ومساعديه ووسائله في كل زمان ومكان، والمواطن هو التربة التي لا يمكن أن تنجح مهمة رجل الأمن الا اذا كانت صالحة لنموه وقابلة للعطاء والتعاون معه

ثانياً: أن رجل الأمن نفسه ليس الا مواطنا، وكذلك أهله وذووه، وهم جميعا معنيون بقضية الأمن التي هي جزء من وجودهم وحياتهم ومستقبلهم المادي والمعنوي والحضاري وبالتالي فان الحديث عن ثنائية أو ازدواجية رجل الأمن والمواطن ليس الا سن قبيل التجاوز الذي نستهدف من خلاله توضيح العلاقات فحسب، والواقع أنه ليس من السهل الفصل بين الطرفين ولابد من التركيز على توحدهما وتعاونهما.

ثالثاً: أن المواطن يمثل رجل أمن في موقعه أو مكان وجوده، فالأمن ليس مسألة فردية أو فئوية، بل هو مسألة وطنية عامة، وأنه لا يمكن

لفرد أن يبرىء نفسه من مسئولية القيام بدور رجل الأمن الا اذا كان قاصراً عن فهم العملية الأمنية أو كان مفتقداً للانتماء الوطني، ولهذا فإنه لابد من تدريب المواطنين وتعبئتهم بأسس العملية الأمنية وبوسائلها وبضرورات السلوك المتصلة بها كما أنه لابد من تدريب رجل الأمن على احترام دور المواطن في هذا المجال، والتعاون معه حتى يتحقق الهدف المأمول للجميع، وهو الأمن العام بكافة صوره وأنواعه.

ولتحقيق هذه العلاقة فانه لابد من الاستناد الى مجموعة من الوسائل والأساليب التعليمية والتدريبية المختلفة، اذ أنه لابد من أن تتضمن المناهج الدراسية للطلاب في المراحل المختلفة ما يعمل على تأكيد هذه الاتجاهات كما أنه لابد من إتمام عقد البرامج التدريبية المكثفة والمستمرة التي تحاول التركيز على ذلك مع مراعاة أن يتم كل ذلك في إطار استراتيجية عمل محددة وواضحة، وتمتلك كل وسائل الردع لأية انحرافات، وكل وسائل التشجيع لأية مبادرات وابداعات.

وأخيراً يأتي الحديث عما يتعلق بالهدف الرابع: «الإعداد المتكامل لرجل الأمن العربي»:

وكما يلاحظ فإن هذا الهدف يتصل مع الحديث عن الأهداف السابقة، أو أية أهداف أخرى تتصل بهذا الموضوع، إذ أن مهمة رجل الأمن، كما لاحظنا، لم تعد مهمة محدودة وبسيطة، بل أصبحت مهمة بالغة التعقيد والاتساع والتنوع، وذلك طبقا للتعقيد والتنوع في أنواع الأمن وأشكاله، وفي أساليبه ومتطلباته، وبالتالي فانه لابد

لرجل الأمن حتى يتمكن من تحصيل الاستعداد والقدرة على القيام بالدور المأمول من الخضوع لعمليات تعليم وتدريب مكثفة ومتنوعة مستهدفة المهارات المختلفة وأهمها:

١ ـ المهارات البدنية وما يتصل بها من تمارين اللياقة البدنية والرياضية المختلفة التي تتناسب والمهام المكلف باتمامها. فرجل الأمن قد يتعرض لمصادمات أو مواقف عنفية يفترض فيه أن يكون مؤهلا لمجابهتها وتحمل تبعاتها ما أمكن.

٢ ـ المهارات الفنية، حيث لم تعد مهمة الحفاظ على الأمن سرتبطة بالقدرات البدنية فحسب، بل لابد من تمكن رجل الأمن مس استخدام بعض الأدوات والوسائل الفنية التي تمكنه من الحفاظ على الأمن مع تحقيق أقل قدر ممكن من الخسائر أو الأضرار المادية أو المعنوية

٣ ـ المهارات السلوكية، وتمثل أهم المهارات التي يفترض في رجل الأمن التمتع بها، وهي التي تدربه وتروضه نفسيا وخلقيا بحيث يكون قادرا على التعامل الايجابي والمتوازن مع المواطنين أو مع الأطراف المعنية بالأمن، وألّا يرى أن الأمن هو الهدف الأعلى بقدر ما يرى أنه الغاية الأولى التي تمثل في حد ذاتها وسيلة لتحقيق التطور الحضاري والرفاهية العامة للمواطنين، وبالتالي لابد من أن تكون وسائل التحقيق منسجمة مع ذلك، ويدخل في هذا الإطار مجموعة المهارات المتصلة بالقدرة على عقد العلاقات الانسانية مع المواطنين، وكذلك المهارات الاعلامية والتعبوية اللازمة لتسجيل مهمة رجل الأمن الأساسية